

العنوان:	الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي : دراسة استبائية لعينة من المؤسسات
المصدر:	مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة زيان عاشور بالجلفة
المؤلف الرئيسي:	قسيمة، عائشة
مؤلفين آخرين:	مقدم، عبير(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج10, ملحق
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	أوت
الصفحات:	371 - 383
رقم MD:	837086
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, IslamicInfo
مواضيع:	الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، النظم المحاسبية، المؤسسات الاقتصادية، الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/837086

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

" دراسة استبائية لعينة من المؤسسات "

أ. قسمة عائشة أ.د. عييرات مقدم

جامعة الاغواط

الملخص :

يكتسي موضوع الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وذلك من خلال قيام المؤسسة باعداد وعرض قوائم مالية ذات مصداقية و تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، و هو ما يمكن مختلف مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات بشأنها . و من خلال هذه الورقة البحثية فإننا نهدف الى التعرف على محددات الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية والتي تناولها النظام المحاسبي المالي و ذلك بعرض هذه المتطلبات ، بالإضافة الى محاولة معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بهذه المتطلبات عند اعداد مختلف قوائمها المالية وذلك من خلال القيام بدراسة استبائية لعينة من المؤسسات الواقعة ضمن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي .

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي ، النظام المحاسبي المالي ، متطلبات الإفصاح .

RESUME :

La publication des données comptable revêt une importance primordiale. Elle traduit la capacité de l'entreprise à établir et afficher les états financiers fiables et reflète la situation réelle ce que permet aux différents utilisateurs des états financiers de prendre des décisions convenable .

A travers cet article on met en relief les différents éléments qui déterminent la publication des états financiers contenus dans le système comptable financier

A travers une étude statistique d'entreprise inscrite dans le cadre de système comptable financier , on examine le niveau de respect et d'application des éléments déterminant l'établissement des états financiers.

تمهيد:

ان المحاسبة هي نظام للمعلومات يُعنى بتجميع و إيصال مختلف البيانات و المعلومات المحاسبية من المؤسسة الى مختلف مستخدميها من خلال مخرجاتها الأساسية و المتمثلة في القوائم المالية ، و هنا تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي و ذلك من خلال ضرورة تناول هذه القوائم المالية لمعلومات غير مضللة و تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة ، مما يمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الصحيحة . و هو الأمر الذي نادى إليه مختلف الهيئات المحاسبية الدولية، كمجلس معايير المحاسبة الدولية و هو ما يظهر من خلال تناول مبدأ الإفصاح المحاسبي في معظم معايير المحاسبة الدولية الصادرة عنه .

و من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة لتقييم مدى التزام عينة من المؤسسات الاقتصادية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي .

و هو ما يمكننا من طرح التساؤل التالي :هل تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي عند إعدادها لقوائمها المالية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل تم بناء ثلاث فرضيات :

- هناك إلمام من قبل المؤسسات بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ؛

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

- تلتزم المؤسسات عند اعداد القوائم المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما نص عليه النظام المحاسبي المالي ؛
- يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في زيادة موثوقية القوائم المالية .

و قبل التعرض لدراسة العينة و عرض النتائج و تحليلها من خلال الدراسة القائمة على تحليل الاستبيان ، لابد من القيام اولا باستعراض نظري للإفصاح المحاسبي (مفهومه - أنواعه - أهميته - الأساليب المستخدمة في الإفصاح المحاسبي)، ثم تبين محددات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي .

أولا : ماهية الإفصاح المحاسبي :

لقد زاد الاهتمام من بداية الستينات بموضوع الإفصاح المحاسبي ، حيث أن هذا الاهتمام لم يأتي من فراغ ، و ذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الكيانات من معلومات ، كون أن هذه الفئات لا تملك سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها بصفة مباشرة من الكيان .

و يعتبر الإفصاح المحاسبي من اهم الممارسات المحاسبية التي تآثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة و العولمة ، و هو ما الزم العديد من الكيانات على تعديل سياسات الإفصاح التي تنتهجها لتأخذ في اعتبارها متطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية¹

1- مفهوم الإفصاح :

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي ، حيث يمكن ذكر البعض منها كما يلي:

- " الإفصاح المحاسبي هو الوضوح و عدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات و القوائم المالية و التقارير المحاسبية " ²
- " يتطلب الإفصاح المحاسبي إشهار المعلومات المالية المتعلقة بالسياسات و الاجراءات و الطرق و كافة المعلومات التي تبعد التقارير المالية عن تضليل المستخدم و توفر له بيانات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية " ³
- " الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواءا كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او الهوامش و الملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدميها ، من الاطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة " ⁴
- " الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لاعطاء مستخدمي هذه التقارير و القوائم المالية سواءا كانوا داخليين او خارجيين صورة واضحة و صحيحة عن الشركة " ⁵
- " الإفصاح هو اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية و التي تمم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة " ⁶

2- انواع الإفصاح المحاسبي : ينقسم الإفصاح المحاسبي الى عدة انواع ، و ذلك حسب نوع المعلومة المفصح عنها ، او مكان عرضها ، او الدافع من وراء عرضها و نذكر من هذه الانواع: ⁷

- الإفصاح الكامل (الشامل) : و هو ان يكون تقديم المعلومات شاملا و معبرا عن كل الاحداث و العمليات الاقتصادية المتعلقة بها ، اي ان تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم ، كما انه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

- الإفصاح العادل : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، اذ يتوجب اخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الاخرى ، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن .
 - الإفصاح الكافي : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، و يمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، اذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح ، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرارات ، بالاضافة الى انه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .
 - الإفصاح الملائم : و هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها ، اذ انه ليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية ، بل الاهم ان تكون ذات قيمة و منفعة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية
 - الإفصاح التثقيفي (الاعلامي) : اي ان الإفصاح عن المعلومات لغرض اتخاذ القرار ، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية ، حيث يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح و التعدد في مجالاته دون التركيز فقط على المعلومات المالية ، بل يتعدى ذلك الى معلومات كمية و وصفية ، و هو ما يتطلب مستثمرا ذا دراية و اطلاع واسعين
 - الإفصاح الوقائي (التقليدي) : و هو الإفصاح عن المعلومات بحيث تكون غير مضللة لاصحاب الشأن ، و الهدف الاساسي منه هو حماية المستثمر العادي ، الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات ، لهذا يجب ان تكون المعلومات ذات درجة عالية من الموضوعية ، و هو ما يتفق فيه مع الإفصاح الكامل من خلال الإفصاح عن المعلومات لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .
- 3- الاساليب و الطرق المستخدمة في الإفصاح المحاسبي : تتعدد اساليب الإفصاح المحاسبي ، و ذلك متوقف على نوعية المعلومات و اهميتها ، حيث تعتبر هذه الاساليب مكملة لبعضها البعض و لا تحل محل بعضها⁸ ، و بالتالي فانه يتم المفاضلة بين هذه الاساليب حسب طبيعة المعلومة المطلوبة و اهميتها النسبية ، و فيما يلي نذكر اكثر هذه الطرق شيوعا:⁹
- القوائم المالية : حيث يتم الإفصاح عن جزء مهم من المعلومات في صلب القوائم المالية ، و هو ما يتم وفق قواعد و مبادئ محاسبية متعارف عليها ، تسهل من عملية قراءتها و فهمها و امكانية مقارنتها من قبل المستخدمين .
 - الملاحظات الهامشية : حيث يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح او تفسير ، او اضافة معلومات اقل اهمية و المتعلقة بعناصر القوائم المالية ، و التي يمكن ان تحتوي على معلومات كمية او وصفية ، كإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، او الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة .. الخ .
 - الملاحق : و التي تشتمل على قوائم اضافية ترفق مع القوائم الاصلية ، يتم من خلالها اعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية ، و التي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية
 - المعلومات الواردة بين قوسين : و تستخدم الاقواس لتوضيح بعض الارقام الظاهرة بالقوائم المالية ، و التي يصعب فهم طرق حسابها ، و سبب ظهورها هم المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة ، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية المدة

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

- تقرير مجلس الإدارة و مراجع الحسابات : حيث يعتبر خطاب رئيس مجلس الإدارة و التقرير الصادر عن هذا المجلس من اهم وسائل الإفصاح ، خاصة عندما يتم عرض السير العام للمؤسسة و كذلك التنبؤات الخاصة بها ، كما يعتبر تقرير مراجع الحسابات الخارجي من ضمن وسائل الإفصاح المنتفق عليها ، حيث يتم من خلاله اعطاء رأي محاييد عن موضوعية و سلامة الارقام الظاهرة بالقوائم المالية ، و ذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة .

4- اهمية الإفصاح المحاسبي : تعتبر التقارير و القوائم المالية من بين اهم المصادر لمختلف المعلومات ، و ذلك بالنظر الى اهمية المعلومات التي تحتويها ، و التي من خلالها يتم اتخاذ مختلف القرارات ، و من هنا تبرز اهمية الإفصاح المحاسبي الذي يهدف لضمان شفافية هذه المعلومات الواردة بكل من التقارير و القوائم المالية بالشكل الذي يظهر الوضع الحقيقي للمؤسسة بما يسمح بخدمة مصالح مختلف مستخدمي المعلومات و ذلك دون تضليل .

كما يعمل الإفصاح المحاسبي على تحقيق المصدقية في القوائم المالية ، و التي تعتبر احد المبادئ المحاسبية التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية ، و التي كانت قد اولت اهتماما بالغاً بموضوع الإفصاح المحاسبي ، و هو ما يظهر جلياً من خلال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة به ، بالإضافة الى وضع قواعد خاصة بالإفصاح المحاسبي في جميع المعايير المحاسبية الدولية الخرى تتعلق بكيفية و متطلبات العرض و الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير .

ثانياً : متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي :

جاء النظام المحاسبي المالي نتاجاً للعملية الاصلاحية التي قامت بها الجزائر في شتى المجالات (الاقتصادية منها و الاجتماعية ...) ، و ذلك بغية تطوير ممارستها المحاسبية و مسايرة ركب الدول التي تسعى الى تحقيق توافق محاسبي دولي ، و هذا بالنظر الى ازدياد الحاجة الى نشر و ايصال معلومات محاسبية تكون ذات مصداقية في ظل تنامي أنشطة المؤسسات الاقتصادية عبر العالم ، و هو ما لا يتم الا من خلال العمل على تقليص فروق الممارسة المحاسبية و محاولة الوصول الى توحيد العمل المحاسبي .

و هو ما عمدت اليه الجزائر من خلال تكييف بيئتها المحاسبية مع الممارسات المحاسبية الدولية ، و ذلك استجابة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، و لقد اولى النظام المحاسبي المالي اهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي ، من خلال اعطاء الاولوية للمعايير المتعلقة باعداد و عرض القوائم المالية بغية اكسابها مزيداً من المصدقية و الشفافية ، و هو ما يظهر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي لمعيار المحاسبة الدولي الاول "IAS01" ، و ذلك لما له من اهمية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية .

و لقد اندرج النظام المحاسبي المالي ضمن اطار تشريعي متكون من :

- القانون 11/01 المؤرخ في 27 نوفمبر المتضمن لقانون النظام المحاسبي المالي ؛
 - المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن لطبيق احكام القانون 11/07 ؛
 - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس المحاسبي و مدونة الحسابات ؛
 - المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07 افريل 2009 الذي يحدد كفيات مسك محاسبة بواسطة انظمة الاعلام الالي ؛
 - التعليمية 02 الصادرة بتاريخ 29 اكتوبر 2009 التي تتضمن اجراءات الانتقال الى النظام المحاسبي المالي لاول مرة .
- و بما ان القوائم المالية في مجملها تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي ، و التي يتعين على كافة المؤسسات اعدادها

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

بصفة دورية ، فقد فرض النظام المحاسبي المالي جملة من القواعد و التعليمات الواجب الأخذ بها أثناء إعداد و تقديم هذه القوائم نذكرها :¹⁰

- كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يتعين عليها سنويا اعداد كل من : الميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغيرات الاموال الخاصة - ملحق ؛
- يتم الاخذ بالحسبان الاطار التصوري لنظام المحاسبة عند اعداد القوائم المالية ؛
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ، على ان يتم اصداها في اجل اقصاه ستة اشهر بعد الاقفال ؛
- يتم توضيح كل مكون للقوائم المالية ، مع تبيان المعلومات التالية :
 - تسمية الشركة ، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري ؛
 - طبيعة القوائم المالية (فردية او مدججة او مركبة)؛
 - تاريخ الاقفال و العملة التي تقدم بها ؛
 - بالاضافة الى معلومات اخرى تحدد هوية المؤسسة ؛
 - اعداد القوائم المالية بما يمكن من اجراء المقارنة مع السنة المالية السابقة ؛
 - اشتمال الملحق على معلومات ذات صيغة مقارن في شكل سردي و صفي رقمي .

1- محددات الإفصاح في قائمة الميزانية : حيث جاء النظام المحاسبي المالي بقائمة الميزانية متضمنة لكل من عناصر الاصول و الخصوم و بشكل منفصل مع ضرورة التفرقة بين العناصر الجارية و غير الجارية ، كما كان قد حدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافرها و التي نذكرها كما يلي :¹¹

الاصول	الخصوم
- التثبيتات المعنوية	- رؤوس الاموال الخاصة
- التثبيتات العينية	- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة
- الاهتلاكات	- الموردون و الدائنون الاخرون
- المساهمات	- خصوم الضريبة
- الاصول المالية	- المنتوجات المثبتة مسبقا
- المخزونات	- خزينة الاموال السالبة
- اصول الضريبة	
- الزبائن ، المدينين الاخرين و الاصول الاخرى المماثلة	
- خزينة الاموال الايجابية	

2- محددات الإفصاح في جدول حسابات النتائج : و قد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج كونه بيان ملخص للاعباء و المنتوجات المنجزة من خلال الكيان خلال السنة المالية¹² ، كما تناول الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافرها في هذه القائمة كما يلي :¹³

- تحليل الاعباء حسب طبيعتها ؛
- المنتوجات المالية و الاعباء المالية؛
- اعباء المستخدمين ؛

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛
 - المخصصات للاهتلاكات و لحسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية ؛
 - المخصصات للاهتلاكات و لحسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية ؛
 - نتيجة الانشطة العادية؛
 - العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ؛
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الاسهم بالنسبة الى مؤسسات المساهمة .
 - كما يمكن للمؤسسة ايضا تقديم حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملحق .
- 3- محددات الإفصاح في جدول سيولة الخزينة : حيث تهدف هذه القائمة الى اعطاء مستعملي الكشوف المالية اساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الاموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ¹⁴ .
- و قد صنف النظام المحاسبي المالي التدفقات النقدية حسب مصدرها الى :
- تدفقات تولدها الانشطة التشغيلية ؛
 - تدفقات تولدها انشطة الاستثمار؛
 - تدفقات تولدها انشطة التمويل.
- كما قد اوصى الى اعتماد الطريقة المباشرة في تقديم تدفقات الاموال الناتجة عن الانشطة العمليانية .
- 4- محددات الإفصاح في قائمة التغير في الاموال الخاصة : حيث تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التي اثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الاموال للكيان خلال السنة المالية ، كما حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفرها فيها كما يلي ¹⁵ :
- النتيجة الصافية للسنة المالية ؛
 - تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الاخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الاموال ؛
 - المنتجات و الاعباء الاخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاصة ضمن اطار تصحيح اخطاء هامة ؛
 - عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض ، التسدسد ...)
 - توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .
- 5- محددات الإفصاح في ملحق القوائم المالية : يشتمل الملحق على المعلومات التي تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما او كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية :
- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و اعداد القوائم المالية ؛
 - مكملات الاعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول تدفقات اموال الخزينة، قائمة تغييرات الاموال الخاصة ؛
 - المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة ، و الفروع او المؤسسة الام و كذلك المعاملات التجارية التي تختمل ان تكون قد حصلت مع تلك المؤسسة او مسيرتها ؛
 - المعاملات ذات الطابع العام او التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وافية .

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

ثالثاً : الدراسة التطبيقية

بغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة في البحث ، فقد تم تدعيم الدراسة النظرية بدراسة ميدانية من خلال اعداد استبيان موجه لرؤساء اقسام المحاسبة و المالية و العاملين فيه المكلفين باعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات و الشركات الواقعة ضمن مجال تطبيق النظام المحاسبي ، بالاضافة الى مجموعة من ممارسي المهنة بمكاتب المحاسبة ، و هو ما يمثل عينة الدراسة ، و ذلك بهدف معرفة مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لما نص عليه النظام المحاسبي المالي .

و قد تم توزيع 50 استبانة على عينة الدراسة ، الا انه و بعد استرجاع البيانات ، تقرر الابقاء فقط على 40 استبانة ، اي ما يمثل 80 % من الردود الجيدة ممثلة بذلك عينة الدراسة .

و بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة فقد تم بناء استبيان متكون من ثلاث محاور :

1- المحور الاول : الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ؛

2- المحور الثاني: الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية و السياسات المحاسبية المعتمدة في اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي ؛

3- المحور الثالث : مساهمة النظام المحاسبي في الرفع من موثوقية القوائم .

و قد تم بناء الاستبيان بشكل مغلق على ان يضع المجيب رمزا على الاجابة التي يختارها ، حيث كانت اجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الثلاثي الابعاد (موافق، محايد، غير موافق) ، و كانت درجات القياس من 1 الى 3 كما يلي :

جدول (01) : الدرجات الموافقة لكل اجابة

الاجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

و قد تم تحليل نتائج الاستمارات باستخدام برنامج SPSS ، كما و قد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية : الوسط الحسابي لقياس متوسط اجابات افراد العينة باعتباره ابرز مقياس النزعة المركزية ، و الانحراف المعياري كأحد مقياس التشتت لقياس الانحراف في اجابات افراد العينة عن وسطها الحسابي .

كما قد تم تحديد المتوسط المرجح و الاتجاه لدرجات مقياس ليكرت كما يلي :

جدول (02) : تحديد المتوسط المرجح للمقياس

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق	1 - 1.66
محايد	1.67 - 2.33
موافق	2.34 - 3

1- صدق وثبات الاستبيان : بغرض التأكد من ثبات الاداة المستعملة في جمع البيانات قمنا باستعمال معامل الفا-كرونباخ لقياس ثبات الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان و تحصلنا على ما يلي :

جدول (03) يوضح معامل الفاكرونباخ

معامل الثبات	عدد العبارات	محاور الدراسة
0.832	24	03

الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول ان معامل الفاكرونباخ يساوي 0.83 ، و منه يمكن القول ان الدراسة تمتاز بالثبات ، و بالتالي يمكن تعميم نتائج الدراسة .

2- مناقشة نتائج الدراسة :

- المحور الاول : الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي : حيث جاء النظام المحاسبي المالي وفق اطار تصوري نص عليه القانون 11/07 الخاص به متضمنا بذلك كل من المبادئ المحاسبية و مجال التطبيق بالاضافة الى مدونة حسابات تسمح باعداد القوائم المالية . و هو ما تناولته عبارات المحور الاول و اختبار صحة الفرضية الاولى الرامية الى انه هناك الامام بهذا الاطار التصوري.

الجدول (04) يوضح نتائج معالجة عبارات المحور الاول

الرتبة	المقياس	الانحراف المعياري	المتوسط	رد موافق	لا	مرفوض	النسبة	عبارات المحور الاول
01	موافق	0.221	2.95	00	05	95	النسبة	1- تعتمد المؤسسة عند اعداد القوائم المالية على مبدأ الاستمرارية في النشاط
				00	02	38	التكرار	
02	موافق	0.267	2.93	00	7.5	92.5	النسبة	2- تعتمد المؤسسة عند اعداد القوائم المالية على مبدأ محاسبة الالتزام
				00	03	37	التكرار	
03	موافق	0463	2.88	5	2.5	92.5	النسبة	3- تسجل جميع الاحداث الاقتصادية في المؤسسة حسب حقيقتها الاقتصادية
				02	01	37	التكرار	
05	موافق	0.670	2.75	12.5	00	87.5	النسبة	4- يتم احترام جميع القواعد و المبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي عند اعداد القوائم المالية
				05	00	35	التكرار	
04	موافق	0.404	2.88	2.5	7.5	90	النسبة	5- يعتمد في اعداد القوائم المالية كل من الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملائمة-المصادقية- قابلية المقارنة- الوضوح)
				01	03	36	التكرار	
	موافق	0.258	2.87					اتجاه عبارات المحور الاول

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق انه قد تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا و هذا لتحديد درجة التأثير ، حيث :

- جاءت العبارة الاولى "تعتمد المؤسسة عند التسجيل المحاسبي على مبدأ الاستمرارية في النشاط" في المرتبة الاولى و ذلك بمتوسط حسابي 2.95 و انحراف معياري 0.221 و كانت نسبة الافراد الموافقين لهذا العنصر 95% ، لتليها بعد ذلك العبارة الثانية "تعتمد المؤسسة عند اعداد القوائم المالية على مبدأ محاسبة الالتزام" بمتوسط حسابي 2.93 و انحراف معياري 0.267 ، لتاتي كل من العبارتين الثالثة و الخامسة في المرتبتين الثالثة و الرابعة بنفس المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.88 و بانحراف معياري 0.463 و 0.404 على التوالي ، و في الاخير جاءت العبارة الرابعة " يتم احترام جميع القواعد و المبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي عند اعداد القوائم المالية" في المرتبة الخامسة بمتوسط 2.75 و انحراف معياري 0.670 .

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

كما نجد ان المتوسط الحسابي لفقرات المحور الاول و الذي يتمحور حول الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي هو 2.87 و بانحراف معياري 0.258 ، و هو ما يدل على عدم وجود تباين بين آراء افراد العينة ، و التي قدرت في مجملها على مقياس موافق ، و بالتالي فقد أظهرت نتائج المحور الاول انه هناك المام من قبل أغلبية المستجوبين بالاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي و هو ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

- المحور الثاني : الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية و السياسات المحاسبية المستخدمة في اعدادها وفق

النظام المحاسبي المالي : حيث تم ادراج هذا المحور لمعرفة مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح التي نص عليها

النظام المحاسبي المالي و ذلك من خلال الاجابة على مجموعة من الاسئلة كمايلي :

الجدول (05) : يوضح نتائج معالجة عبارات المحور الثاني

الرتبة	المقياس	الأحرف المعيارية	المتوسط	عدد موافق	العدد	النسبة	عبارات المحور الثاني
01	موافق	0.516	2.80	5	10	85	6- يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي هي ضمن نطاق تطبيقه باعداد القوائم المالية في نهاية السنة متعلقة بالسنة الحالية و التي تسبقها قصد اجراء المقارنة (الميزانية - قائمة الدخل - قائمة تدفقات الخزينة - قائمة التغير في الاموال الخاصة)
				2	4	34	التكرار
02	موافق	0.630	2.75	10	5	85	7- تلتزم المؤسسة باعداد ملحق يتضمن جميع الايضاحات المتممة للقوائم المالية
				4	2	34	التكرار
06	موافق	0.877	2.50	25	00	75	8- يتم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
				10	00	30	التكرار
03	موافق	0.679	2.73	12.	2.5	85	9- يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية
				5	1	34	التكرار
07	موافق	0.904	2.45	27.	00	72.5	10- تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن اسس القياس و التقييم المعتمدة في اعداد بنود القوائم المالية
				5	00	29	التكرار
01	موافق	0.608	2.80	10	00	90	11- تلتزم المؤسسة بثبات عرض و تصنيف البنود في القوائم المالية من فترة لاخرى
				4	00	36	التكرار
08	موافق	0.939	2.30	32.	5	62.5	12- يتم الإفصاح عن التغير في المبادئ و السياسات المحاسبية و مبرراته و اثره على القوائم
				13	2	25	التكرار
10	غير موافق	0.564	1.20	7.5	5	87.5	13- تفصح المؤسسة على استشارة او عدم استشارة المختصين عند اعادة تقييم
				3	2	35	التكرار
05	موافق	0.662	2.65	10	15	75	14- يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

				4	6	30	التكرار	عناصر القوائم المالية
04	ت.ق.م	0.648	2.70	10	10	80	النسبة	15- تفصح المؤسسة عن المعلومات غير المالية و التي تكتسي اهمية نسبية
				4	4	32	التكرار	
09	ت.ق.م	0.939	2.13	37.	12.	50	النسبة	16- يتم الإفصاح عن المعلومات التي تخص الفروع و المؤسسة الام
				5	5	20	التكرار	
	ت.ق.م	0.39	2.45	اتجاه عبارات المحور الثاني				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (05) ان : العبارتين " يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي هي ضمن نطاق تطبيقه باعداد القوائم المالية في نهاية السنة متعلقة بالسنة الحالية و التي تسبقها قصد اجراء المقارنة (الميزانية-قائمة الدخل-قائمة تدفقات الخزينة- قائمة التغير في الاموال الخاصة)" و العبارة " تلتزم المؤسسة بثبات عرض و تصنيف البنود في القوائم المالية من فترة لآخرى" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 2.88 و انحراف معياري 0.516 و 0.608 على التوالي ، لتليها بعد ذلك العبارة " تلتزم المؤسسة باعداد ملحق يتضمن جميع الايضاحات المتممة للقوائم المالية " في المرتبة الثانية بمتوسط 2.75 و انحراف 0.630 ، ثم العبارة " يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية " ثالثا بمتوسط 2.73 و انحراف 0.679 ، ثم العبارة " تفصح المؤسسة عن المعلومات غير المالية و التي تكتسي اهمية نسبية " بمتوسط حسابي 2.70 و انحراف معياري 0.648 رابعا ، لتاتي بعدها العبارة " يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية " في المرتبة الخامسة بمتوسط و انحراف معياري قدره : 2.65 و 0.662 على التوالي ، وتليها بعد ذلك " يتم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " سادسا بمتوسط 2.50 و انحراف قدره 0.877 ، ثم العبارة " تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن اسس القياس و التقييم المعتمدة في اعداد بنود القوائم المالية" في المرتبة السابعة بمتوسط 2.45 و انحراف 0.904 ، ثم تاتي ثامنا " يتم الإفصاح عن التغير في المبادئ و السياسات المحاسبية و مبرراته و اثره على القوائم " بمتوسط 2.30 و انحراف معياري 0.939 ، و تحتل العبارة " يتم الإفصاح عن المعلومات التي تخص الفروع و المؤسسة الام" المرتبة التاسعة بمتوسط 2.13 و انحراف 0.939 ، و قد كانت اجابات افراد العينة على جميع العبارات السابقة في اتجاه الموافقة لتاتي في الاخير و في المرتبة العاشرة العبارة " تفصح المؤسسة على استشارة او عدم استشارة المختصين عند اعادة تقييم " بمتوسط 1.20 و انحراف 0.564 و في اتجاه عدم الموافقة مما يفسر عدم استخدام المستشارين المختصين عند القيام بعملية اعادة التقييم من قبل المؤسسات .

وبناء على نتائج الجدول السابق فاننا نجد ان الاتجاه العام لعبارات المحور الثاني كان نحو الموافقة و هو ما يثبت صحة الفرضية الرامية الى ان هناك التزام من قبل المؤسسات بمتطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي .

- المحور الثالث : مساهمة النظام المحاسبي في الرفع من موثوقية القوائم المالية : جاء هذا المحور لاثبات صحة او نفي الفرضية الرامية الى ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في زيادة موثوقية القوائم المالية و ذلك من خلال الاجابة على اسئلة هذا المحور ، و كانت نتائج معالجة اجابات افراد العينة على اسئلة هذا المحور كما هو موضح في الجدول التالي :

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

الجدول (06) : يوضح نتائج معالجة عبارات المحور الثالث

الرتبة	المقياس	الانحراف المعياري	المتوسط	ع.م.م	الانحراف المعياري	النسبة	عبارات المحور الثالث
06	موافق	0.815	2.55	20	5	75	النسبة
				8	2	30	التكرار
05	موافق	0.740	2.63	15	7.5	77.5	النسبة
				6	3	31	التكرار
06	موافق	0.783	2.55	17.5	10	72.5	النسبة
				7	4	29	التكرار
02	موافق	0.549	2.83	75	2.5	90	النسبة
				3	1	36	التكرار
04	موافق	0.687	2.70	12.5	5	82.5	النسبة
				5	2	33	التكرار
01	موافق	0.463	2.88	5	2.5	92.5	النسبة
				2	1	37	التكرار
06	موافق	0.810	2.60	20		80	النسبة
				8		32	التكرار
03	موافق	0.564	2.80	7.5	5	87.5	النسبة
				3	2	35	التكرار
		0.617	2.69	الاتجاه العام لعبارات المحور الثالث			

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول رقم : (06) نلاحظ ان العبارة " تزيد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من ثقة المستثمرين و هو ما يسهل عملية اتخاذ القرار " في الرتبة الاولى بمتوسط حسابي 2.88 و انحراف معياري 0.463 ، لتاتي بعدها العبارة " يهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي الى زيادة شفافية الحسابات ضمن القوائم المالية " بمتوسط 2.83 و انحراف معياري 0.549 ، ثم في المرتبة الثالثة جاءت العبارة " يؤدي اعداد قوائم مالية تكون ذات مصداقية وفقا لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الى تفعيل اسواق راس المال " بمتوسط 2.80 و انحراف 0.564 ، و في المرتبة الرابعة جاءت العبارة " تلي القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي احتياجات مختلف مستخدميها " بمتوسط 2.70 و انحراف 0.687 ، لتاتي بعدها العبارة " يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين اجراءات القياس و التقييم المحاسبي " في المرتبة الخامسة بمتوسط و انحراف معياري قدره 2.63 و 0.740 على التوالي ، و في المرتبة السادسة كل من العبارتين " يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مراقبة عمليات و أنشطة مختلف المؤسسات " و " يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية " و بانحراف معياري 0.810 و 0.783 على التوالي ، و كان اتجاه جميع عبارات المحور الثالث نحو الموافقة .

الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

اما بالنسبة للاتجاه العام لعبارات المحور فكانت تتجه نحو الموافقة و ذلك بمتوسط حسابي 2.62 و انحراف معياري 0.618 و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة ، اي ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في زيادة الموثوقية في القوائم المالية من قبل مختلف مستخدميها .

الخلاصة :

تعد المحاسبة الاداة الاساسية لقياس و توصيل البيانات و المعلومات المحاسبية و التي تعكس الاداء الفعلي للمؤسسات ، و هو ما يسعى اليه العديد من المستخدمين لاتخاذ شتى انواع القرارات الاستثمارية منها و التمويلية و الرقابية ... الخ ، و باعتبار القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات المصدر الوحيد للمعلومات ، و تقديرا للكم الهائل الذي توفره هذه القوائم و تأثيرها البالغ على القرارات ، فقد اهتمت العديد من الجهات و المنظمات المهنية منها مجلس معايير المحاسبة الدولية ، بتنظيم المحاسبة خصوصا ما تعلق منه بجانب العرض و الافصاح ، و هو الامر الذي يظهر في جل معايير المحاسبة الدولية الصادرة عنه و ذلك بتخصيص جانب للعرض و الافصاح فيها ، هذا كله بغرض تحقيق الفائدة المرجوة من التقارير المالية لتكون ذات فائدة اعلامية قصوى .

و قد حاولت الجزائر من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبي الدولية ، الرفع من جودة القوائم المالية من خلال تحديد الحد الادنى للمعلومات الواجب نشرها فيها و تبني مبادئ و قواعد تساهم بفعالية في اثراء قيمة المعلومات المحاسبية .

كما و قد استخلصنا من الدراسة الميدانية ، انه نام الامام بالاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الذي جاء بمبادئ و قواعد محاسبية تعزز من جودة المعلومة المحاسبية ن و هو الامر الذي يمكن ارجائه الى الندوات و الدورات التكوينية التي قامت بها معظم المؤسسات للتعريف بالنظام المحاسبي المالي ، بالاضافة الى ان هناك التزام بتطبيق متطلبات الافصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ، الا ان ذلك لا يمكن اعتباره التزاما كليا و ذلك لعدم جاهزية البيئة الاقتصادية لاستيعاب جميع المفاهيم التي جاء بها هذا النظام .

الا اننا نلتزم محاولة الدولة من خلال فرض تطبيق هذا النظام ، الرفع من موثوقية القوائم المالية ، و هو ما ظهر في نتائج الدراسة الميدانية ، الا ان ذلك لا يعتبر كافيا الى حين تطوير البيئة المحاسبية ليسهل تطبيق جميع المبادئ و المفاهيم ، بالشكل الذي يسمح من الرفع من جودة القوائم المالية العد وفق النظام المحاسبي المالي .

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

الهوامش

- 1 - محمد المبروك ابو زيد ، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية ، دار ايتراك ، مصر ، 2005 ، ص 578
- 2 - عوض خلف العيساوي ، الفرضيات و المبادئ و المحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية ، دار دجلة ، الاردن ، 2007 ، ص 109.
- 3 - بدرة بن التومي ، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012-2013 ، ص 44 .
- 4 - فيصل محمد الشواورة ، محمد عبد الرحيم الدحيات ، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة و مدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الاردنية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، مجلد 30 ، عدد 03 ، 2008 ، ص 63 .
- 5 - عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1991 ، ص 332 .
- 6- خالد امين عبد الله ، " الإفصاح المحاسبي و دوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربية " مجلة المحاسب القانوني ، العدد 96 ، 1995 ، ص 38 .
- 7 - لطيف زيود و آخرون ، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 29 ، العدد الاول ، 2007 ، ص 179 .
- 8 - محمد المبروك ابو زيد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 583 .
- 9 - مجدي احمد الجعبري ، " الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الاساسية " ، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ص 08 .
- 10 - الجريدة الرسمية ، عدد 19 ، المتضمنة للقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، ص ص 22-23 .
- 11 - المرجع السابق ، ص 23 .
- 12 - المرجع السابق ، ص 24 .
- 13 - نفس المرجع السابق .
- 14- المرجع السابق ، ص 26 .
- 15 - الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص 26.